

Distr.: General
22 February 2023
Arabic
Original: English



الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2625 (2022)، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) إلى 15 آذار/مارس 2023، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوماً تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي التقرير التطورات السياسية والأمنية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى 15 شباط/فبراير 2023.

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

2 - ناشد الرئيس سلفا كير ميارديت، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، الأطراف في جنوب السودان أن تكفّ عن أعمال العنف وأشار إلى أن تمديد الفترة الانتقالية لمدة 24 شهراً ضروري لأنه لم يُوفّ بعد بالأحكام الرئيسية للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وأقر الرئيس بإحراز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق، ولكنه أشار إلى أن العنف على الصعيد دون الوطني يهدد ما أُحرز من تقدم.

3 - وزار وفد حجّ السلام المسكوني إلى جنوب السودان بقيادة البابا فرانسيس جوبا في الفترة من 3 إلى 5 شباط/فبراير 2023. وحثّ البابا الرئيس والنائب الأول للرئيس، ريك مشار، على وضع حد لإراقة الدماء، مشدداً على ضرورة احترام حقوق الإنسان. وشدد أيضاً على أهمية أن يكون للشباب دور في الحوار، وعلى أهمية مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار. ونكر الرئيس كير أن أطراف الاتفاق تعمل جميعاً ابتغاء التغلب على التحديات، وأضاف قائلاً إن تنفيذ خريطة الطريق لعام 2022 سيُسرع. وأعلن أيضاً رفع تعليق محادثات روما للسلام مع مجموعة المعارضة السودانية الجنوبية غير الموقّعة على الاتفاق.

4 - ووافق الرئيس سلفا كير، في 21 و 23 كانون الأول/ديسمبر، على مشروع القانون المتعلق بعملية وضع الدستور لعام 2022؛ ومشروع القانون المتعلق بالدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان (تعديل)



لعام 2022؛ ومشروع القانون المتعلق بجهاز الشرطة الوطنية (تعديل) لعام 2022؛ ومشروع القانون المتعلق بالدائرة الوطنية للأحياء البرية (تعديل) لعام 2022؛ ومشروع القانون المتعلق بالإدارة الوطنية للسجون (تعديل) لعام 2022؛ والقانون المتعلق بإدارة الدفاع المدني الوطني لعام 2022، ووقع تلك المشاريع فأصبحت قوانين صادرة.

5 - واجتمع مجلس التحرير الوطني التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان، في الفترة من 2 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر في جوبا، وأيد ترشيح الرئيس الحالي ليكون مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية. وإضافة إلى ذلك، أخلّ المجلس جيمس واني إيقا محلّ السيد مشار في منصب النائب الأول لرئيس المجلس، كما أخلّ بيتر لام بوث محلّ باقان أمون في منصب الأمين العام للمجلس. وأعلن الرئيس، في كلمته في الجلسة الختامية، اكتمال عملية إعادة توحيد حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان، وذكر كذلك أنه لا يمكن تسجيل حزبين سياسيين بنفس الاسم ودعا الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى التوقف عن استخدام اسم الحركة الشعبية لتحرير السودان.

6 - وأجرى رئيس كينيا، وليم روتو، في 3 كانون الأول/ديسمبر، محادثات في جوبا مع رئيس جنوب السودان بغية تمتين العلاقات بين البلدين. وأصدر في 24 كانون الأول/ديسمبر بياناً دعا فيه رئيس جنوب السودان إلى تهدئة النزاع في ولايتي أعالي النيل وجونقلي.

7 - وأصدر الشركاء الدوليون، في الفترة بين 2 و 26 كانون الأول/ديسمبر، عدة بيانات أعربوا فيها عن قلقهم من تدهور الحالة الأمنية في ولايتي أعالي النيل وجونقلي. ودعت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، وأعضاء السلك الدبلوماسي الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وسويسرا، والهند، والترويك التي تتألف من النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، الحكومة إلى العمل مع العناصر المسلحة لوقف أعمال العنف وشجعوا القادة المجتمعيين لقبيلتي الشُّك والنوير على استعادة السلام. وأصدرت الترويك بياناً في 31 كانون الثاني/يناير والبعثة بياناً في 1 شباط/فبراير، وأعربا في بيانيهما عن القلق من التقارير التي تفيد بوقوع تعزيز عسكري لقوات أقويليك الموالية للعميد جونسون أولوني في ولاية أعالي النيل.

8 - وتخرّج في 14 كانون الثاني/يناير ما عدده 3 000 من أفراد القوات الموحدة اللازمة في بانتيو بولاية الوحدة، لتكتمل بذلك المرحلة الأولى، بموجب الفصل 2 من الاتفاق المنشط. ولا تزال مواءمة رتبهم معلقة في انتظار وضع الصيغة النهائية لخطة نشرهم. ولم تبدأ بعد المرحلة الثانية التي كان مقرراً لها أن تبدأ في 30 أيلول/سبتمبر 2022.

9 - والتقى رئيس مجلس السيادة السوداني، الفريق عبد الفتاح البرهان، الرئيس في جوبا في 12 كانون الثاني/يناير. وأكد الرئيسان من جديد التزامهما بتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي من خلال اتفاقات التعاون الموقعة في عام 2012، ودعيا إلى مضاعفة ما يُبذل من جهود لتحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

10 - وفي 26 كانون الثاني/يناير، أعربت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، في جلستها العامة الشهرية السادسة والعشرين، المعقودة في جوبا، عن القلق من الاشتباكات المسلحة في ولاية أعالي النيل وإدارية البيور الكبرى، وشددت على ضرورة تنفيذ القوانين ومواءمة رتب القوات الموحدة اللازمة وتوفير الرعاية لها حتى يتسنى نشرها.

الحالة الاقتصادية

11 - يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة تكاليف الواردات والوقود وعوائق التجارة والعوامل الموسمية إلى زيادة أسعار الأغذية، ومحدودية النشاط الاقتصادي، وتقييد القوة الشرائية للأسر. ومنع بنك جنوب السودان، في 17 كانون الثاني/يناير، استخدام العملات الأجنبية في المعاملات التجارية في البلدة، وعزا ذلك إلى أنها تقوض ثقة الجمهور في جنيه جنوب السودان، العملة الرسمية، وتؤدي إلى انخفاض قيمته بسبب ازدياد الطلب على دولارات الولايات المتحدة. وحتى الآن، لم يؤد هذا التدبير المتخذ إلى التقريب بين أسعار الصرف السائدة في السوق الرسمية وأسعار الصرف السائدة في السوق الموازية. وقد حققت الجهود المبذولة لتحقيق استقرار جنيه جنوب السودان ومعالجة التضخم نجاحا محدودا.

12 - ووافق مجلس الوزراء، في 9 كانون الأول/ديسمبر، على هيكل مرتبات جديد لموظفي الخدمة المدنية، تمشيا مع إعلان الرئيس في تموز/يوليه 2022 عن زيادة في مرتبات موظفي الخدمة المدنية بنسبة 100 في المائة.

ثالثا - الحالة الأمنية

13 - ظل العنف المرتبط بالماشية والمنازعات على الأراضي على خلفية إثنية يقوضان عملية السلام. ففي ولاية جونقلي، ازدادت الحوادث الدورية المرتبطة بالماشية في أراضي قبائل النوير والدينكا والمورلي مع حشد واسع النطاق يمتد إلى إدارية البيبور الكبرى، مما أدى إلى اشتباكات عنيفة ونزوح أكثر من 40 000 مدني. وفي الوقت نفسه، استؤنف التنزع على الحدود بين قبائل الدينكا نقوك والدينكا تويك على طول الحدود بين محلية تويك ومنطقة أبيي الإدارية. وفي ولاية وسط الاستوائية، تسبب وجود مربحي ماشية من قبيلة الدينكا من بور في عدم الاستقرار وفي نزوح 2 800 مواطن.

ألف - منطقة أعالي النيل الكبرى

14 - هاجم شباب مسلحون من قبيلة النوير، في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، مخيم المشردين داخليا في أبوروك ومحيطها في محلية فشودة، مما أسفر عن قتل 180 شخصا ونزوح أكثر من 9 000 شخص إلى موقع حماية المدنيين في ملكال وقاعدة عمليات السرية في كودوك. ونشرت الحكومة في 8 كانون الأول/ديسمبر قوات الأمن في المنطقة وأوقفت الاشتباكات بين شباب قبيلتي الشُّك والنوير المسلحين. واستقر الوضع على طول ممر النيل وظل تحت سيطرة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي الوقت نفسه، انتشرت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أيضا نحو منطقة كيلو عشرة، وهي منطقة عازلة، حيث كانت قبيلتا المابان وملوط قد اشتبكتا تنازعا على الأراضي.

15 - واجتمع الرئيس كير في 9 كانون الأول/ديسمبر مع ملك الشُّك، ريث كيونغو داق باديت، سعيا إلى وضع حد لأعمال العنف في منطقة أعالي النيل الكبرى. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، ذكر رئيس آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، الفريق أسرات دينيرو أماد، خلال الاجتماع الخامس والثلاثين لمجلس الآلية، أن قوات أقويليك، ومجموعات النوير المعروفة باسم الجيش الأبيض، وفصيل كيت قوانق التابع للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجناح المعارض

في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان قد شاركت في الاقتتال في ولاية أعالي النيل.

16 - وفي ولاية جونقلي، أدت الاشتباكات القبلية بين شباب قبيلتي لو النوير والمورلي بسبب الماشية وبسبب الاختطافات إلى نزوح حوالي 17 000 مدني إلى بلدة بيبور، كما فاقمت انعدام الأمن الغذائي. ففي 22 كانون الأول/ديسمبر، هاجم شباب من قبيلة لو النوير من شمال ولاية جونقلي قبيلة المورلي في إدارية البيبور الكبرى لاستعادة ماشية مسروقة ومدنيين مختطفين. وبلغ الأمر ذروته باندلاع أعمال عنف شديد بين القبيلتين في غوموروك في الفترة من 26 إلى 28 كانون الأول/ديسمبر، وشاركت فيها أيضا قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ثم آلت الأمور إلى اجتياح قبيلة لو النوير بلدة غوموروك. وفي أوائل كانون الثاني/يناير، وفي أعقاب الهجمات المضادة التي شنتها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقبيلة المورلي، عاد الشباب المسلحون من قبيلة لو النوير إلى مناطقهم الأصلية، ولا سيما في محليتي أورور وأبود، لكن احتمال وقوع هجمات انتقامية لا يزال كبيرا.

باء - المنطقة الاستوائية الكبرى

17 - لا تزال الحالة الأمنية في ولاية وسط الإستوائية هشة بسبب وجود مربي ماشية من قبيلة الدينكا من بور في منطقة مانغالا وما يتصل بذلك الوجود من تدمير للأراضي الزراعية ينجم عن أثر تغير المناخ وعن مضايقة المجتمعات المحلية. فقد اشتبك، في مانغالا في الفترة بين 10 و 16 كانون الأول/ديسمبر، رعاة من قبيلة الدينكا مع مجتمع منطقة باري بسبب تدمير الماشية للمحاصيل الزراعية. وفي الوقت نفسه، بدأت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عمليات في المنطقة بسبب مزاعم بانتساب ذلك المجتمع المحلي إلى جبهة الخلاص الوطني، فأدت إلى نزوح أكثر من 10 000 مدني.

18 - وفي 2 كانون الثاني/يناير، اندلع الاقتتال بين مربي ماشية من قبيلة الدينكا بور ومربي ماشية من قبيلة المونداري في قريتي دوكاني وكودورو في وندوروبا بمحلية جوبا. وفرّ ما لا يقل عن 1 200 من سكان القريتين باتجاه مركز ووندوروبا وباتجاه كودا. وفي الوقت نفسه، اشتدت حدة التوترات بين المجتمعات المحلية ومربي الماشية من قبيلة الدينكا من بور في كاجو كاجي. وورد في 23 كانون الثاني/يناير ما يفيد بأن شبابا محليين هاجموا مربي الماشية، مما أسفر عن قتل ما لا يقل عن 30 من رؤوس ماشيتهم. وردا على ذلك، نفذ مربو الماشية من قبيلة الدينكا من بور في 2 شباط/فبراير هجمات في موجيري وليكاميري، مما أسفر عن قتل ما لا يقل عن 27 مدنيا ونزوح ما لا يقل عن 2 000 شخص، معظمهم نساء وأطفال. وأدانت البعثة في 5 شباط/فبراير العنف المميت ورحبت بنشر الحكومة قوات في المنطقة لتهدئة التوترات وحماية المشردين داخليا.

جيم - منطقة بحر الغزال الكبرى

19 - استمر تحسّن الحالة الأمنية في روالبيت بولاية واراب بفضل الوجود المتزايد لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في المنطقة. ومع ذلك، استمرت حالات الاحتجاز التعسفي في المنطقة، حيث حاولت قوات الأمن القبض على مرتكبي الحادث الذي كان قد وقع في 25 حزيران/يونيه 2022. ووقعت في ولاية شمال بحر الغزال حالات أخرى من الاحتجاز التعسفي لنشطاء سياسيين مشتبه في انتسابهم لجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة، وتُقل 108 من المحتجزين إلى جوبا.

20 - واستمر العنف القبلي الدوري في محلية شرق التونج بولاية واراب، بين قبيلتي اللونجانق والباك. ففي الفترة من 24 إلى 26 كانون الأول/ديسمبر، أسفرت هجمات انتقامية أثارها مقتل شاب من اللونجانق عن قتل 24 شخصا وجرح 21 آخرين. وأفيدَ بأن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أطلقت النار على سبعة مدنيين حاولوا التدخل في الحادث فأصابتهم بجروح. وعلاوة على ذلك، مع بداية موسم الجفاف، كانت هناك زيادة في أعمال العنف القبلي المرتبط بالماشية والمنتقل عبر الولايات بين محلية شرق التونج والمناطق المتاخمة التي تقع في ولاية البحيرات، وكذلك بين محلية تويك بولاية واراب ومحلية ميوم بولاية الوحدة. ووقعت في الفترة من 8 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر سلسلة من عمليات سرقة الماشية والقتل الانتقامي والاختطاف بين قبيلتي اللونجانق والمابر في ولاية البحيرات بسبب اختطاف خمسة قاصرين من اللونجانق.

21 - واستمرت التوترات أيضا بين قبيلتي الدينكا نقوك من منطقة أبيي الإدارية والدينكا تويك من محلية تويك تنازعا على ملكية منطقة أنيت. وشنت قبيلتا الدينكا نقوك والدينكا تويك، في الفترة من 18 إلى 22 كانون الأول/ديسمبر، هجمات انتقامية دورية على بعضهما بعضا، مما أسفر عن قتل ثمانية أشخاص وجرح ستة آخرين. واستمرت الهجمات عبر الحدود في الفترة من 29 كانون الأول/ديسمبر إلى 2 كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن قتل 14 شخصا وجرح 8 آخرين ونزوح مئات الأشخاص، معظمهم نساء وأطفال. وفي 27 كانون الثاني/يناير، قُتل 18 شخصا وجرح 7 آخرون عندما هاجمت قبيلة الدينكا نقوك عدة قرى في بيام أجاقواك. وقد تجمعت قبيلتا الدينكا تويك والدينكا نقوك عند الحدود المتنازع عليها، مما أدى إلى زيادة التوتر في المنطقة.

رابعاً - الحالة الإنسانية

22 - في أعقاب الاشتباكات المسلحة التي وقعت في أواخر كانون الأول/ديسمبر بين شباب من قبائل لو النوير وقوار النوير والمورلي في منطقة غوموروك، خلص تقييم مشترك بين المجموعات في بلدة بيبور، أجري في 31 كانون الأول/ديسمبر، إلى وجود 17 000 مشرد داخلي جُدد لجؤوا إلى ثلاثة مواقع في بلدة بيبور هي نغاروالي ومدرسة بيبور الابتدائية ومدرسة لانغاشوت الابتدائية. وذكرت لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في بلدة بيبور أن عددا غير معروف من المشردين داخليا انتقلوا من محلية غوموروك إلى فيريتيت، ومن محلية ليكوانغولي إلى كونغ وبيبورين.

23 - ونفذ الشركاء في المجال الإنساني، في الفترة بين 11 و 13 كانون الثاني/يناير، بعثة استجابة لمدة ثلاثة أيام لتسجيل المشردين داخليا في مانغالا الذين كانوا قد انتقلوا إلى قريتي غويريكي ونيووا في بيام جبل لادو بمحلية جوبا وللتحقق منهم. وارتفع عدد الأشخاص المشردين الذين لجؤوا إلى الموقعين إلى 9 000 شخص. وبدأت في 16 كانون الثاني/يناير الاستجابة الإنسانية للأشخاص الذين تم تقييمهم في قريتي غويريكي ونيووا. ولم يتمكن العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من الوصول إلى النازحين الموجودين في الجزر الواقعة في نهر النيل بسبب استمرار العمليات العسكرية.

24 - وأدت أعمال العنف في محلية فشودة بولاية أعالي النيل إلى تشرد جماعي للسكان، الذين نزح أكثر من 22 000 منهم بالقرب من قاعدة عمليات السرية في كدوك التابعة للبعثة. ولا تزال الاستجابة الإنسانية لهذه المجموعة جارية. وأفادت السلطات المحلية بأن أكثر من 14 600 نازح انتقلوا من محلية فشودة إلى بلدة ملوط بمحلية ملوط. وأكد التسجيل الديمومري في موقع ملكال لحماية المدنيين في تشرين الثاني/نوفمبر

وجود نحو 37 000 مشرد داخلي يعيشون في المخيم، مع تسجيل وصول 918 وافدا جديدا في الفترة بين 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 9 كانون الثاني/يناير 2023.

25 - وأعلنت وزارة الصحة في 11 كانون الأول/ديسمبر تفشي داء الحصبة في جنوب السودان. وسُجل في الفترة من كانون الثاني/يناير 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023 ما عدده 46 حالة وفاة و 4 339 إصابة بالعدوى في 25 محلية. ولا تزال جارية حملات التطعيم ضد الحصبة التي تدعمها الأمم المتحدة.

26 - واستمرت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، القيود التي تعوق إيصال المساعدات، والعنف ضد العاملين في مجال المعونة، والعوائق البيروقراطية، وانتشار الإجرام، والعنف القبلي، وعمليات القتل الانتقامية في إعاقة عمل الجهة الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وفي الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2022 و 10 شباط/فبراير 2023، أُبلغ عن وقوع 64 من الحوادث المتصلة بالقيود التي تعوق إيصال المساعدات الإنسانية، انطوت 36 حادثة منها على أعمال عنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأصول تلك المساعدة. وأُبلغ عما مجموعه 64 حادثا في 10 ولايات. ومنذ بداية عام 2023، قُتل ثلاثة من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أثناء تأدية عملهم، ونُقل 78 من هؤلاء العاملين من شرق التونج وغوموروك وليكوانغولي والناصر إلى مواقع أكثر أمنا. وأُبلغ عن 14 من حوادث نهب الأصول الإنسانية وسرقتها.

خامسا - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام

27 - واصلت البعثة بذل مساعيها الحميدة بالعمل مع الأطراف والشركاء وأصحاب المصلحة في الاتفاق المنشط. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس البعثة بالرئيس والنائب الأول للرئيس ووزراء آخرين في الحكومة ابتغاء تقييم عملية تحقيق السلام واستكشاف سبل التصدي للعنف القبلي.

28 - وعقدت فرقة العمل الثلاثية، التي تتألف من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بالتعاون مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، جلسات منتظمة لتبادل المعلومات بشأن الاتفاق المنشط والتطورات السياسية. وقام أعضاء فرقة العمل بتيسير حلقات عمل شارك فيها منظمات المجتمع المدني وقادة الأحزاب السياسية وجهات أخرى لتحسين التوعية بخريطة الطريق وتعزيز المشاركة في الجوانب الحاسمة لعملية وضع الدستور والعملية الانتخابية والترويج لفهم مشترك لتلك الجوانب.

29 - وتلقت البعثة في 24 كانون الثاني/يناير طلبا رسميا من حكومة جنوب السودان للحصول على مساعدة انتخابية شاملة من الأمم المتحدة. ويأتي ذلك في أعقاب التزام الرئيس مؤخرا بالشروع في الأعمال التحضيرية للانتخابات وتهيئة الظروف لمشاركة جميع مواطني جنوب السودان في العملية الانتخابية. وواصلت البعثة التواصل مع المحاورين الوطنيين بشأن أفضل الممارسات الانتخابية. وتشمل الجهود المبذولة الحوار مع النظراء الوطنيين والدعوة والمناقشات المستمرة بشأن الحاجة إلى ضمان تنفيذ النقاط المرجعية المتعلقة بالانتخابات الواردة في الاتفاق المنشط وخريطة الطريق تنفيذها في حينه. وأسدت البعثة المشورة

وقدمت الدعم إلى اللجنة الوطنية لتعديل الدستور واللجنة الوطنية للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، في مداولاتها بشأن قانون الانتخابات الوطنية.

30 - وقدمت البعثة في 2 كانون الأول/ديسمبر الدعم لوزارة العدل والشؤون الدستورية لعقد حوار مائدة مستديرة لمدة يوم واحد بشأن الوصول إلى القوانين في جنوب السودان شارك فيه 26 مشاركا، منهم خمس نساء، من الوزارة ومن مكتب الرئيس، ولجنة مراجعة القوانين، والمجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله، ونقابة المحامين، ووكالات تابعة للأمم المتحدة. وطلب المشاركون أن تنشئ الوزارة فريقا عاملا معنيا بالوصول إلى القوانين لتسهيل نشر المطبوع منها ومواصلة المناقشات لتعزيز إمكانية اطلاع عامة الناس على القوانين.

31 - وتحضيرا للبدء الرسمي لعملية وضع الدستور الدائم، قدمت البعثة ومؤسسة فريدريك - إيبيرت الدعم لبرنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان في عقد سلسلة من المشاورات لمنظمات المجتمع المدني في جوبا. وقام قادة المجتمع المدني، في 11 كانون الثاني/يناير (20 رجلا و 9 نساء)، وفي 19 كانون الثاني/يناير (15 رجلا و 6 نساء)، وفي 1 و 2 شباط/فبراير (30 رجلا و 17 امرأة)، بتحليل القانون المتعلق بعملية وضع الدستور لعام 2022، وحددوا أحكاما في القانون قد تؤثر على شمول عملية وضع الدستور للجميع وعلى شفافيته ومصداقيته، واتفقوا على سبل للمضي قدما. واتفقوا أيضا على معايير وطرائق اختيار ممثلهم في الهيئات المنفذة للعملية وعلى العمل بطريقة منسقة للمشاركة في العملية.

32 - وفي إطار جهود بُذل لتعزيز الدعم الشعبي الشامل لعملية السلام وتوعية الطلاب والمجتمعات المحلية بأهمية مشاركتهم في عملية السلام، ييسرت البعثة، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وجامعة رومبيك، إجراء مسابقة مناظرة لمدة أسبوعين في ولاية البحيرات تبارى فيها 228 متباريا، منهم 73 امرأة، واختُتمت في 6 كانون الأول/ديسمبر.

33 - وعقدت البعثة بالاشتراك مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، في 15 كانون الأول/ديسمبر، مناقشات مع 115 ممثلا عن منظمات المجتمع المدني، منهم 42 امرأة، من جميع أنحاء جنوب السودان بشأن تنفيذ خريطة الطريق لتعزيز فهم تلك الخريطة ولمساعدة أعضاء المجتمع المدني في تحديد منطلقات تدخل منظماتهم دعما لتنفيذها. ويسرت البعثة عقد منتدى استشاري مماثل في 20 كانون الأول/ديسمبر للأطراف الموقعة على الاتفاق المنشط وللمجتمع المدني وأعضاء اللجنة الدائمة الرفيعة المستوى المعنية بخريطة الطريق، بمساعدة من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. وتدارس المشاركون التقدم المحرز والتحديات المبلغ عنها وخلصوا إلى توصيات للمضي قدما في تنفيذ خريطة الطريق والانتقال السياسي.

34 - وقدمت البعثة الدعم، في 9 كانون الأول/ديسمبر، للجنة مكافحة الفساد في جنوب السودان في عقد مناسبة رفيعة المستوى شارك فيها 86 مشاركا، منهم 18 امرأة، للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد. وناقش المتحدثون مشروع قانون لجنة مكافحة الفساد المعلق ومسألة عدم وجود حماية كافية للمبلغين عن المخالفات. وشددوا على أهمية مكافحة الفساد لتقديم الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- 35 - وقدمت البعثة الدعم، في الفترة من 23 إلى 25 كانون الثاني/يناير، لعقد حلقة العمل العاشرة لمجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين بغية إعداد كتاب أبيض بشأن الدفاع والأمن كأداة لإضفاء الطابع الرسمي على الرؤية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن ولتعميم تلك الرؤية.
- 36 - وقدمت البعثة، بالتنسيق مع البنك الدولي، الدعم في 26 و 27 كانون الثاني/يناير للجنة البرلمانية المتخصصة المعنية بشؤون الدفاع والمحاربين القدامى التابعة للمجلس التشريعي الوطني الانتقالي المنشط في عقد حلقة عمل بشأن الإطار الوطني للمعاشات التقاعدية لموظفي قطاع الأمن، مع التركيز على أفراد الدفاع الوطني. وشارك في حلقة العمل 69 مشاركا، منهم 10 نساء.
- 37 - وبدأ في 30 كانون الثاني/يناير المشروع التجريبي للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في واو بولاية غرب بحر الغزال، الذي يدعمه الفريق العامل التقني المشترك المعني بالحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية وتقوده لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة. ويتوخى المشروع الذي يستغرق عاما واحدا الجمع بين 250 مقاتلا سابقا و 250 من أفراد المجتمعات المحلية لتعزيز التعايش السلمي من خلال إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي، بما يشمل التدريب المهني وخطط المنح الصغرى.
- 38 - وفي الفترة من 6 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر، زار رئيس لجنة بناء السلام ونائبها جنوب السودان للاجتماع بمسؤولين حكوميين ومحاورين آخرين. وقام الوفد أيضا بزيارات ميدانية لمشروع صندوق بناء السلام التي تنفذها المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في واو، وذلك لتحديد منطلقات التدخل دعما للحد من العنف وللتماسك الاجتماعي بإشراك الشباب. وعُقد الاجتماع الثاني للجنة بناء السلام بشأن جنوب السودان في نيويورك في 31 كانون الثاني/يناير، وخلالها قدم الرئيس ونائبه تقريرا عن الزيارة التي أجروها وقدمت الحكومة معلومات محدثة عن التقدم المحرز في الحوكمة المحلية والمصالحة المجتمعية باعتبارهما عنصرين حاسمين لبناء السلام في جنوب السودان.

باء - حماية المدنيين وتخفيف حدة النزاعات القبلية

- 39 - واصلت البعثة تعزيز إشراك الجميع في الحوار والتعايش السلمي والمصالحة والتماسك الاجتماعي على المستوى دون الوطني لتحسين حماية المدنيين وتهيئة الظروف المواتية لتنفيذ الاتفاق المنشط.
- 40 - ووفرت البعثة الحماية المادية في موقع ملكال لحماية المدنيين وفي قاعدة عمليات السرية في كودوك، حيث استمر النزاع بين قوات فصيل كيت قوائق التابع للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية أعالي النيل وشمال ولاية جونقلي في التسبب في النزوح والاحتفاظ في الموقع. ووفرت البعثة، حتى 10 شباط/فبراير، الحماية المادية لما عده 37 032 شخصا في الموقع. ووفرت البعثة أيضا الحماية المادية لأكثر من 9 000 من المشردين داخليا الذين استقروا خارج قاعدة البعثة في ملكال و 12 851 منهم حول بلدة كودوك وكانوا قد فروا من المواجهات بين جماعات شباب النوير المسلحين وشباب الشُّك في فشودة ومن هجوم شُنَّ على موقع المشردين داخليا في أبوروك في تشرين الثاني/نوفمبر.
- 41 - وواصلت البعثة تقديم دعمها لمواقع المشردين داخليا في بانتيو وبور وجوبا وواو (مواقع حماية المدنيين السابقة) من خلال التخطيط المتكامل والأنشطة الدعوية والتصدي لحوادث العنف الجنسي والجنساني المدعى ارتكابها وتهريب الأسلحة والأنشطة الإجرامية الأخرى المدعى ارتكابها. وأدت تلك الجهود

إلى النشر المستمر لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وأفراد وحدة الشرطة المشتركة، مدعومين من شرطة الأمم المتحدة ولجنة الإغاثة وإعادة التأهيل.

42 - وعززت البعثة قدرات السلطات دون الوطنية في مجال حماية المدنيين من خلال 18 حلقة عمل لبناء القدرات استفاد منها 749 ممثلاً، منهم 209 نساء، عن السلطات المحلية وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ومنظمات المجتمع المدني والزعماء التقليديين ومن الأفراد المجتمعين في لير وكوج وماينديت بولاية الوحدة، وأويل بولاية شمال بحر الغزال، وتركاكا بولاية وسط الاستوائية، وبور بولاية جونقلي.

43 - ولمعالجة التوترات القبلية بين قبيلتي الشُّلُك والنوير في أعقاب اتساع نطاق أعمال العنف في آب/أغسطس 2022 في ولايتي أعالي النيل وجونقلي، توسّطت البعثة في عقد منتدى حوار رفيع المستوى في 21 كانون الأول/ديسمبر بين 27 من القادة السياسيين المستقرين في جوبا، منهم 5 نساء، من القبيلتين. وأسفر الحوار عن إصدار بيان مشترك يلتزم فيه بالعمل من أجل السلام في ولاية أعالي النيل، وبإصلاح العلاقات بين قبيلتي النوير والشُّلُك والتواصل مع المجتمعات المتضررة والتي عن الحشد لمزيد من أعمال العنف. وفي وقت لاحق، في الفترة من 27 إلى 29 كانون الأول/ديسمبر، سافر بعض قادة المجتمعات المحلية وحاكم ولاية أعالي النيل وسلطات أخرى على مستوى الولاية إلى محليات أكوكا وقشودة وملوط والرنك لبناء الثقة وللتواصل مع السكان المتضررين.

44 - وفي 23 و 24 كانون الأول/ديسمبر، قامت البعثة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بالشراكة مع حكومة ولاية أعالي النيل وقادة المجتمعات المحلية، بتيسير عقد مؤتمر للترحال الرعوي عبر الحدود في الرنك للمزارعين ورعاة الماشية. وشارك في هذه المناسبة خمسون ممثلاً مجتمعياً، منهم 7 نساء، وكان من بين أولئك الممثلين رعاة رُحُل من ولاية النيل الأزرق وولاية النيل الأبيض في السودان. وأسفر ذلك عن تجديد جميع الأطراف التزامها بإعمال القرارات التي تم التوصل إليها في مؤتمر مماثل في عام 2021 لضمان سلمية الترحال في موسم الجفاف لعام 2023.

45 - وقُدِّم الدعم لعقد منتدى مماثل في واو في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر. وكان منصة نقاش لـ 165 مشاركاً، منهم 26 امرأة، يمثلون مربي الماشية والمجتمعات المضيفة في ولاية غرب بحر الغزال وولاية شمال بحر الغزال وولاية واراب وأسفر عن التزامات مماثلة لتلك التي تم التوصل إليها في اتفاق مريال باي المبرم بين الولايات بشأن معالجة النزاع الناشئ أثناء الرحلة الموسمية للماشية، الذي وُقِّع في عام 2016، وعن خطة عمل لتنفيذه ضماناً لسلمية رحلة الماشية في عام 2023.

46 - ولتعزيز العلاقات المدنية - العسكرية، نظمت البعثة وسلطات محلية بمحلية أويل الشرقية، في 19 كانون الثاني/يناير، حلقة عمل لبناء الثقة في وانيجوك بالمحلية، وشارك فيها 30 ضابطاً من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، منهم 3 نساء، و 35 من الأفراد المجتمعين، منهم 9 نساء. وأسفرت حلقة العمل عن اتفاق على القيام بأنشطة منتظمة للتوعية والتبادل الاجتماعي تعزيزاً للعلاقات. وشُكِّلت أيضاً لجنة مشتركة تتألف من 16 شخصاً، منهم امرأتان، وتضم ممثلين عن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وعن المجتمع المحلي لتحسين العلاقات المدنية - العسكرية.

47 - وعقدت البعثة 23 من حلقات العمل والمنتديات والحوارات المجتمعية وبرامج بناء القدرات بشأن حماية المدنيين لفائدة المجتمعات المحلية، والسلطات على مستوى الولايات والمستوى المحلي، والزعماء

التقليديين، والقائدات من النساء، والشباب. واستفاد من هذه الأنشطة ما مجموعه 4 294 مشاركاً، منهم 1 102 امرأة.

48 - وحتى 9 شباط/فبراير، كانت البعثة قد سيّرت 11 943 دورية، منها 948 دورية قصيرة الأجل، و 319 دورية طويلة الأجل، و 38 دورية جوية دينامية، و 32 دورية نهريّة، و 229 دورية لحماية القوة، و 1 964 من دوريات المطارات/الموانئ النهريّة، و 2 009 دوريات في المدن، و 1 410 دوريات ليلية لأغراض حماية المدنيين. ومن بين تلك الدوريات، كانت 150 دورية قصيرة الأجل و 171 دورية طويلة الأجل و 30 دورية جوية دينامية و 14 دورية نهريّة دوريات متكاملة وأُشركت فيها أيضاً شرطة الأمم المتحدة وأفرادها المدنيون. وسُيّر ما مجموعه 4 992 دورية تحديداً في موقع ملكال لحماية المدنيين وفي محيطه وفي مواقع المشردين داخلياً، وشارك في 8 في المائة منها حفظة سلام من النساء. وسيّرت القوة أيضاً عدة دوريات لجميع التضاريس في بيبور ومحيطها في أعقاب الأزمة في ولاية جونقلي. واحتفظت القوة بسبع قواعد عمليات مؤقتة لمدة طويلة في كوج وطمبرة وجمجانغ ومونديري ودومولوتو ومانغالا ونزارا لزيادة المدى العمليّاتي للعناصر العسكرية. وساعدت قواعد العمليات المؤقتة في تأمين طرق الإمداد الرئيسيّة والسيطرة على المناطق الحرجة لردع الهجمات على المدنيين.

49 - وحتى 8 شباط/فبراير، سيّرت شرطة الأمم المتحدة 2 109 دوريات، بما في ذلك 873 دورية لبناء الثقة وبعث الطمأنينة، و 32 دورية قصيرة الأجل، و 15 دورية طويلة الأجل، و 16 دورية جوية دينامية، و 1 011 دورية لإبراز الحضور. ومن بين تلك الدوريات، كانت هناك 156 دورية متكاملة، و 47 دورية لمسافات طويلة، و 109 دوريات لمسافات قصيرة، و 23 دورية جوية دينامية، و 6 دوريات نهريّة. وشاركت شرطيات في 1 319 من هذه الدوريات (63 في المائة). وسيّرت شرطة الأمم المتحدة أيضاً 210 دوريات لمراقبة الدخول وأربع عمليات محاصرة وتفتيش في موقع ملكال لحماية المدنيين.

50 - وعمل في موقع واحد 4 137 من أفراد شرطة الأمم المتحدة، منهم 817 امرأة، مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في جميع مراكز الشرطة (96 مركزاً) التي توجد بالقرب من مواقع المشردين داخلياً، بغرض تقديم المشورة والتوجيه والرصد. وفي ولاية الوحدة، قدمت شرطة الأمم المتحدة الدعم لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في إدماج أفراد العصابات الإجرامية في مبادرات شبابية للسلام. وأسهمت تلك الأنشطة العمليّاتية في تحسين السلامة والأمن الماديّين في المواقع.

51 - ولبّت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام 418 طلباً من البعثة والمجتمعات المحليّة للكشف عن الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة المشتبه في وجودها ثم إزالتها والتخلص منها وتطهير المواقع منها. وتم التخلص من ما مجموعه 6 369 صنفاً من أصناف الذخائر المتفجرة، وتطهير 1 157 135 متراً مربعاً من الأراضي من الألغام. وإجمالاً، زُود 150 893 شخصاً (22 554 رجلاً، و 50 305 نساء، و 38 982 فتاة، و 39 052 فتى) بالتنوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة في جميع أنحاء البلد، وأظهر 97 في المائة من المتلقين زيادة في المعرفة.

جيم - سيادة القانون والمساءلة

52 - قدمت البعثة في الفترة من 10 إلى 24 كانون الأول/ديسمبر الدعم لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ابتعاث هيئة محكمة عسكرية عامة تتألف من ثمانية مسؤولين قضائيين عسكريين إلى ماريدي بولاية غرب الاستوائية. ونظرت المحكمة العسكرية في خمس قضايا قتل توبع فيها ستة متهمين، وانتهت في

ذلك إلى إدانة ثلاثة متهمين وتبرئة متهمين اثنين وقبول التسوية الودية لمتهم واحد. وقُدمت خدمات الدعم لضحايا والشهود من خلال منظمة محلية للمجتمع المدني، وكان جميع المتهمين مؤازرين بمحاميين.

53 - ولتحسين قدرة مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على تعزيز المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي يرتكبها أفراد القوات الموحدة التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، يسّرت البعثة عقد حلقة عمل لفائدة 50 من القضاة المشاورين في المحاكم العسكرية، منهم خمس قاضيات، وذلك في الفترة من 16 إلى 20 كانون الثاني/يناير. وعززت حلقة العمل قدرة أولئك القضاة في مجال التحقيق في الجرائم الخطيرة ومتابعة مرتكبيها والبت في قضاياها، بما يشمل قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وسهلت تبادل أفضل الممارسات مع الجهات الفاعلة في مجال العدالة المدنية.

54 - ويسّرت البعثة في الفترة من 2 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر ابتعاث جهات فاعلة في مجال العدالة إلى راجا بولاية غرب بحر الغزال، لإجراء التحقيقات في جرائم خطيرة. واكتملت التحقيقات في ثلاث من قضايا العنف الجنسي والجنساني وأحيلت إلى محكمة الدائرة في راجا. وزودت البعثة الضحايا والمشتبه بهم بالدعم النفسي - الاجتماعي أثناء التحقيقات.

55 - وأجرت البعثة، في 5 و 9 و 12 كانون الأول/ديسمبر، ثلاثة تقييمات لسيادة القانون وتمارين في مجال التواصل شارك فيها أكثر من 150 من المسؤولين الحكوميين المحليين وأفراد المجتمع المحلي، منهم 26 امرأة، في جنوب التونج وشمال التونج وشرق التونج لإنكاء الوعي وتأمين الدعم المجتمعي لمشروع الصندوق الاستثماري الجديد متعدد الشركاء للمصالحة وتحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود لمنطقة التونج الكبرى.

56 - وأجرت البعثة، في الفترة من 2 إلى 4 شباط/فبراير، مع شركاء آخرين في المشروع، الحوار الأول من سلسلة الحوارات الخاصة بالمجتمعات المحلية في بيام جاك وبيام وانهايل وبيام ثيت في تيت بولاية واراب، وشارك فيها 100 مشارك، منهم 20 امرأة. وتوخت الحوارات تحديد أولويات المجتمعات لمعالجة إدارة النزاعات والحد من أعمال العنف في المنطقة.

57 - وتشاورت البعثة، في 13 و 14 كانون الأول/ديسمبر، مع 14 جهة فاعلة في مجال العدالة (جميعهم من الرجال) في ولايتي واراب وغرب بحر الغزال لتطوير وإنشاء آلية مستدامة لتحل محل المحكمة المتنقلة الخاصة المشتركة. وشددت الجهات الفاعلة في مجال العدالة على أهمية المحكمة والآلية التي ستخلفها في منع العودة إلى النزاع في المناطق الحدودية للولايتين.

58 - ولمعالجة مسألة الاحتجاز في السجون بشكل مطول وتعسفي، واصلت البعثة تقديمها الدعم لمصلحة السجون الوطنية في جنوب السودان والسلطة القضائية لمراجعة أوامر الاحتجاز الاحتياطي، بما في ذلك في سجنَي أويل ورومبيك المركزيين، حيث أُفرج في كانون الأول/ديسمبر عن المعتقلين الذين كانوا رهن الاحتجاز الاحتياطي.

59 - ودخلت البعثة في الفترة من 1 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر في شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووزارة الزراعة والأمن الغذائي ومصالحة السجون الوطنية في جنوب السودان لبدء مبادرة "السجون الخضراء" في ولايتي البحيرات وغرب بحر الغزال. وتستخدم المبادرة مزارع السجون لمواجهة التحدي المتعلق بالأمن الغذائي في السجون.

- 60 - ونفذت البعثة، في الفترتين من 3 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر ومن 7 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر، تدريباً في مجال إدارة سجلات السجن لفائدة 58 موظفاً من موظفي مصلحة السجن الوطنية في جنوب السودان، منهم 22 امرأة، في سجنَي واو وبانتيو المركزيين، على التوالي. ويسَّرت البعثة في الفترة من 19 إلى 23 كانون الأول/ديسمبر دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان وإدارة السجن لفائدة 49 من موظفي مصلحة السجن الوطنية في جنوب السودان، منهم 11 امرأة، في سجنَي ملكال وأويل المركزيين.
- 61 - ونفذت البعثة في الفترة من 8 إلى 12 شباط/فبراير تدريباً للمدربين لفائدة 36 من موظفي مصلحة السجن الوطنية في جنوب السودان، منهم أربع نساء، ركَّز على بناء القدرات لتوفير المهارات الأساسية في مجال إدارة السجن لموظفي مصلحة السجن الوطنية في جنوب السودان المعيّنين حديثاً.

دال - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

- 62 - وفرت شرطة الأمم المتحدة الأمن خلال خمس مهام لإيصال المساعدات الإنسانية، ونفذت 24 عملية حراسة أمنية للمهندسين وكبار الشخصيات، و 16 عملية حراسة أمنية أثناء توزيع المساعدات الغذائية الإنسانية على مواقع حماية المدنيين.
- 63 - وحتى 9 شباط/فبراير، كانت قوة البعثة قد سيَّرت 93 دورية طويلة الأجل و 692 دورية قصيرة الأجل لدعم إيصال المساعدات وضمان حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ووُفِّرت حماية القوة لما عدده 266 من دوريات البعثة المتكاملة المكلفة بدعم القوافل والشركاء في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. ولبَّت البعثة أيضاً تسعة طلبات من الشركاء في المجال الإنساني لتوفير حماية القوة والدعم اللوجستي و 242 طلباً لتوفير الحماية لموقع مطار الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة.
- 64 - ويسَّرت البعثة إيصال المساعدات الإنسانية وتسليمها بتسهيلها الدوريات مع أفرقة العمل الإنساني في كدوك وبيبور وولاية الوحدة وتقديمها الدعم للتخطيط لتلك الدوريات. وقد مكن ذلك أفرقة العمل الإنساني من تسليم 263 كيلوغراماً من اللوازم الطبية في كانون الأول/ديسمبر 2022 من مكتب رئيس الإدارة في منطقة روينق الإدارية إلى مركز أبيمنو للرعاية الصحية الأولية، مما عزز تقديم المساعدة المنقذة للحياة وتوفير معدات لصحايا العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع في ميوم. وحثَّت البعثة المسؤولين الحكوميين على توفير الأمن اللازم للتمكين لإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق في كودوك وإدارية البيبور الكبرى.
- 65 - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بالتحقق من 131 كيلومتراً من الطرق التي حددتها البعثة كأولوية وبتطهيرها، بما في ذلك طريق بور - بيبور للإمداد الرئيسي، كما رافقت دوريات البعثة التي غطت 507 كيلومتراً، فتسنى بذلك تنقل حفظة السلام والشركاء في المجال الإنساني سالمين من خطر الذخائر المتفجرة.

هاء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

- 66 - وثَّقت البعثة 174 حادثاً أثرت سلباً على حالة حقوق الإنسان والحماية، بما في ذلك 104 من حوادث القتل، و 24 من الحوادث المفضية إلى جروح، و 19 من حوادث الاختطاف، و 12 من حالات العنف الجنسي، و 15 من حوادث الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وكذلك حالات نهب وتدمير للممتلكات

المدنية، وتَحَقَّقت من تلك الحوادث والحالات. وقد طالت تلك الحوادث 863 مدنيا تعرَّضوا للعنف، منهم 152 امرأة و 134 طفلا، وقُتِل منهم 340 شخصا وأصيب 267 آخرون بجروح. ومقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر)، يمثل ذلك انخفاضا بنسبة 36 في المائة في عدد الضحايا (من 1 338 ضحية إلى 863 ضحية)، ويُعزى إلى انخفاض عدد حوادث القتل مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونُسب 30 حادثا من هذه الحوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وأجهزة أخرى من أجهزة الأمن الحكومية، ونُسب 124 حادثا إلى ميليشيات وعناصر مسلحة قبلية، ونُسبت 5 حوادث إلى جبهة الخلاص الوطني، ونُسب 11 حادثا إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات منشقة. أما الحوادث الثلاثة المتبقية، فلا تزال قيد التحقق من إسناد المسؤولية.

67 - ونشرت البعثة، في 15 شباط/فبراير، تقريرها الموجز عن حالة حقوق الإنسان في الربع الرابع من عام 2022، الذي يغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022. ووفقا لهذا التقرير، وُثِّق ما لا يقل عن 202 حادثا وتم التحقق منها والإبلاغ عنها (مقابل 142 حادثا في الربع السابق من العام)، وقد طالت هذه الحوادث ما لا يقل عن 969 مدنيا (مقابل 745 مدنياً في الربع السابق من العام) تعرَّضوا لأحد الأشكال الرئيسية الأربعة لإيذاء الأفراد (وهي القتل، والجرح، والاختطاف، والعنف الجنسي). وتعزى الزيادة بنسبة 30 في المائة في عدد الضحايا (من 745 ضحية إلى 969 ضحية) جزئياً إلى ازدياد حوادث العنف المحلية المنسوبة إلى الميليشيات القبلية والمسؤولة عن 37 في المائة من الإصابات بين المدنيين خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر. ونُسبت 61 في المائة من الإصابات بين المدنيين إلى الأطراف التقليدية في النزاع، بينما نُسبت 2 في المائة من هذه الإصابات إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية.

68 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر العنف الطائفي في الإضرار بالسكان المحليين، مما أسفر عن وقوع 579 إصابة بين المدنيين. ففي ولاية جونقلي وإدارية البيبور الكبرى، على سبيل المثال، أفضى اندلاع أعمال العنف بين شباب مسلحين من ولاية جونقلي وشباب مسلحين من قبيلة المورلي من إدارية البيبور الكبرى، واستمرار العناصر المسلحة من قبيلة المورلي في شنِّ الهجمات على المدنيين إلى وقوع 425 ضحية بين المدنيين (124 قتيلا و 158 جريحا و 143 مختطفا). وأرسلت البعثة عدة بعثات إلى المناطق المتضررة في ولاية جونقلي وإدارية البيبور الكبرى لبذل جهود الدعوة لدى السلطات من أجل حماية المدنيين. ونشرت البعثة أيضا قدرات احتياطية في ولاية أعالي النيل، حيث أسفرت المواجهات المسلحة بين قوات أقوليك وفصيل كيت قوانق التابع للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، بدعم من عناصر مسلحة من قبيلتي الشُّك والنوير، عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان تضرر منها ما لا يقل عن 146 إصابة (28 قتيلا، و 38 جريحا، و 26 مختطفا، و 54 شخصا تعرَّضوا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

69 - واستمرت البعثة في تلقي تقارير تقييد بتعرض الصحفيين والنشطاء وغيرهم من الأفراد الذين يعبرون عن آراء تنتقد الحكومة أو تخالف آراءها للرقابة المفروضة وللمضايقة والاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وقام جهاز الأمن الوطني، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باعتقال واحتجاز سبعة صحفيين من هيئة إذاعة جنوب السودان تعسفا فيما يتصل بأنشطتهم المهنية. وأُفرج عن ثلاثة منهم لاحقا في 20 كانون الثاني/يناير، دون توجيه أي تهم لهم.

- 70 - وبرزت المحكمة الخاصة في جوبا، في 9 كانون الأول/ديسمبر، ساحة الحاكم السابق لولاية شمال بحر الغزال، كويل أغوير كويل، من جميع التهم المنسوبة إليه. وكان قد اعتُقل في آب/أغسطس 2021 مع ستة نشطاء آخرين من الائتلاف الشعبي للعمل المدني بتهمة محاولة قلب نظام الحكم.
- 71 - وأجرت البعثة 16 تقييما للمخاطر في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان قبل أن تقدم المساعدة في مجال السفر والمساعدة المادية إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ومصلحة السجون الوطنية في جنوب السودان ووزير الدفاع ومسؤولين حكوميين دعما لتنفيذ عملية السلام.
- 72 - ونفذت البعثة 91 نشاطا لبناء القدرات والتوعية لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون، والقوات والمجموعات المسلحة المنظمة (قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وجهاز الأمن الوطني، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان) ومنظمات المجتمع المدني. واستفاد من تلك الأنشطة 375 5 شخصا، منهم 249 امرأة، وركزت على مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، والقانون الدولي الإنساني، والعدالة الانتقالية، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والعنف الجنساني. وتوَحَّت تحسين قدرة الدولة ومنظمات المجتمع المدني على المساهمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جنوب السودان.

1 - الأطفال والنزاع المسلح

- 73 - تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة من وقوع 77 انتهاكا جسيما في حق 68 طفلا (52 فتى و 16 فتاة). وتم التحقق من حالات 34 فتى كانوا ضحايا للتجنيد والاستخدام، و 15 طفلا تعرضوا للاختطاف (ثمانية فتيان وسبع فتيات)، و 13 طفلا (10 فتيان وثلاث فتيات) تعرضوا للقتل (تسعة أطفال) أو للتشويه (أربعة أطفال)، وحالات ست فتيات تعرضن للاغتصاب. وكان ستة أطفال قد تعرضوا لانتهاكات متعددة. وجرى التحقق أيضا من ثلاثة من حوادث الهجوم على المدارس. وكان الأطفال المتضررون في ولاية أعالي النيل (46 حالة)، وولاية غرب الاستوائية (6 حالات)، وولاية وسط الاستوائية (5 حالات)، وولاية شرق الاستوائية (4 حالات)، وولاية شمال بحر الغزال (3 حالات)، وولاية غرب بحر الغزال (حالة واحدة)، وولاية جونقلي (حالتان)، وولاية واراب (حالة واحدة).
- 74 - ونُسب إلى فصيل كيت قوانق التابع للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان معظم الانتهاكات (52 انتهاكا)، وشملت 25 من حوادث التجنيد والاستخدام، و 16 من حالات الاختطاف، وخمس من حالات الاغتصاب، وأربعة من حالات القتل والتشويه، وهجومين على المدارس. ونُسبت 10 انتهاكات إلى قوات الأمن الحكومية، وهي القوات الموحدة اللازمة (5 انتهاكات)، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (4 انتهاكات)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (انتهاك واحد). ونُسبت أيضا انتهاكات إلى جبهة الخلاص الوطني (خمس من حالات الاختطاف)، وقوات أقويليك (حالة تشويه واحدة)، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (هجوم واحد على مدرسة). ونتجت ثمانية انتهاكات عن أصناف من الذخائر غير المنفجرة، وأسفرت عن قتل خمسة أطفال وتشويه ثلاثة آخرين.
- 75 - ونفذت البعثة 44 جلسة للتوعية بحماية الطفل لفائدة 2 693 مشاركا (1 516 رجلا و 1 177 امرأة)، بما في ذلك 1 734 من الأفراد المجتمعين، منهم 811 امرأة، و 596 من قوات الأمن الحكومية، منهم 219 امرأة، و 42 شريكا في مجال الحماية، منهم 37 امرأة، و 86 مسؤولا حكوميا، منهم 30 امرأة، و 235 من عناصر القوات الموحدة اللازمة، منهم 80 امرأة. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت البعثة 11 دورة

تدريبية في مجال حماية الطفل لفائدة 510 مشاركين (400 رجل و 110 نساء)، وكان منهم 317 مشاركا من عناصر قوات الأمن الحكومية، منهم 80 امرأة، و 80 مشاركا من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، منهم 3 نساء، و 29 مشاركا من أفراد المجتمع المحلي، منهم 9 نساء، و 69 مشاركا من المسؤولين الحكوميين، منهم 14 امرأة.

2 - العنف الجنسي المتصل بالنزاع

76 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة ما مجموعه 14 حادثا من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي أضرت بما عدده 27 ناجية، أي 23 امرأة بالغة و 4 فتيات قاصرات، وتحققت من تلك الحوادث. وتراوحت أعمار الناجيات بين 15 عاما و 50 عاما. ومكنت 12 ناجية من الحصول على الدعم الطبي، بينما سعت سبع ناجيات إلى متابعة الجناة في إجراءات قضائية. وكانت هذه الحوادث قد وقعت في ولاية وسط الإستوائية (أربعة حوادث)، وولاية الوحدة (حادثان)، وولاية أعالي النيل (حادثان)، وولاية جونقلي (حادثان)، وولاية شرق الاستوائية (حادث واحد)، وولاية غرب بحر الغزال (حادث واحد)، وولاية واراب (حادث واحد)، وولاية غرب الاستوائية (حادث واحد)، ونُسبت إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (حادثان)، وجهاز الأمن الوطني (حادثان)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (حادث واحد)، وجبهة الخلاص الوطني (حادث واحد)، وإلى جماعات مسلحة أخرى، بما يشمل ميليشيات قبلية (خمسة حوادث) ورجالا مسلحين مجهولي الهوية (حادثان) وقوات أجنبية (حادث واحد).

77 - ويسرت البعثة في 21 كانون الأول/ديسمبر اجتماعا للجنة التنفيذ المشتركة لخطه عمل القوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في جنوب السودان لاستعراض الأنشطة التي أنجزت في عام 2022 والتخطيط لأنشطة عام 2023. ومن بين الإنجازات التي حققتها اللجنة في عام 2022 أنشطة بناء القدرات والتوعية بشأن الوقاية والاستجابة وسياسة عدم التسامح إطلاقا مع العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي نُفذت في خمسة مراكز للتدريب العسكري في جميع أنحاء البلاد قبل تخرج الدفعة الأولى من عناصر القوات الموحدة اللازمة.

واو - المرأة والسلام والأمن

78 - في 7 كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت البعثة ومنظمات المجتمع المدني وممثلو المجلس التنفيذي لشبكة نساء قطاع الأمن الوطني لمناقشة مشاركة القطاع المدني في إصلاح قطاع الأمن. وناقشوا أيضا سبل تعزيز حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني. واتفق المحاورون على إنشاء منصة للتعاون، بهدف بناء قطاع أمني يراعي الاعتبارات الجنسانية، وهو ما نُفذ في 18 كانون الثاني/يناير.

79 - ونفذت البعثة في 14 كانون الأول/ديسمبر حلقة عمل للتحقق من نتائج التقييم المشترك بشأن الحماية والأمن والإنذار المبكر فيما يتعلق بالمرأة، شملت بور ومقواي وجوبا وشارك فيها 450 مشاركا في البحث يمثلون الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والزعماء التقليديين والدينيين وسلطات إنفاذ القانون والسلطات المحلية والمنظمات الدينية والأفراد المجتمعيين، بما في ذلك 243 امرأة وشابا. وسلط التقييم الضوء على الحواجز الثقافية التي تعوق وصول النساء والشباب إلى الحماية، وبطء معالجة حالات العنف الجنسي والجنساني، والاعتماد الشديد على نظم القضاء العرفي لتسوية هذه الحالات. وقُدمت، لشتى الجهات

الفاعلة وفقا لولاياتها، مجموعةً من التوصيات المستندة إلى الأطر التي تركز على الناجين والشهود. وستقدم البعثة الدعم لأنشطة الحماية والوقاية بما يتماشى مع استراتيجيتها بشأن العنف الجنسي والجنساني.

80 - وقدمت البعثة، في 15 و 16 كانون الأول/ديسمبر، الدعم للتجمع النسائي البرلماني في المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله لعقد حلقة عمل لصياغة خطة التجمع الاستراتيجية للفترة 2023-2026. وشددت رئيسة مراقبة الانضباط الحزبي في المجلس، ريببكا جوشوا أوكواسي، على أهمية توحد البرلمانيات لإحراز التقدم في مجال مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، على النحو المحدد في اتفاق السلام، بما يشمل بلوغ عتبة التمثيل المحددة في 35 في المائة وتجاوزها، وللدعوة إلى سنّ قوانين تراعي الاعتبارات الجنسانية. واستعرضت المشاورات الخطة الحالية (للفترة 2018-2022)، التي ستصحب في الخطة اللاحقة، خطة الفترة 2023-2026.

81 - وفي الفترة من 13 إلى 15 شباط/فبراير، قدمت البعثة، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والسويد والنرويج، الدعم للحكومة في تنظيم المؤتمر الدولي الأول المعني بالقيادة النسائية القادرة على إحداث التغيير، وذلك في جوبا. وعُقد المؤتمر، الذي افتتحه الرئيس وترأسته نائبة الرئيس، ريببكا نياندينغ دي مابور، في سياق الانتخابات العامة المقبلة في كانون الأول/ديسمبر 2024 كفرصة للقيادات النسائية لتبادل الخبرات من جميع أنحاء القارة الأفريقية، وتوسيع نطاق شبكاتهن وتعميق معرفتهن بالقضايا الرئيسية من منظور عابر للأجيال. وناقشت القيادات النسائية التحديات المتعددة المتصلة بالحوكمة وبتغيير المناخ والضعف الاقتصادي والحصول على التعليم والتمويل والعنف الجنساني، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات في جنوب السودان. وشارك في المؤتمر نحو 400 من القيادات النسائية من 15 بلدا أفريقيا. وكان من بين المشاركين ليما غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، ورئيسة ليبيريا السابقة، إلين جونسون سيرليف، والرئيسة السابقة لملاوي، جويس هيلدا باندا، علاوة على وزيرات بارزات من جنوب السودان. وأدلت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أيضا بملاحظات عن طريق رسالة بالفيديو بُثت خلال افتتاح المؤتمر.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

82 - حتى 9 شباط/فبراير، كان ملاك الموظفين المدنيين في البعثة يبلغ 650 2 موظفا ويتألف من 857 موظفا دوليا، منهم 249 امرأة (29,1 في المائة)، و 401 1 موظفا وطنيا (منهم 226 امرأة (16,1 في المائة)، و 392 من متطوعي الأمم المتحدة، منهم 170 امرأة (43,4 في المائة).

83 - ومن أصل القوام المأذون به للشرطة، وهو 101 2 فردا، بلغ قوام شرطة البعثة 552 1 فردا وتألف من 668 فردا من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، منهم 262 امرأة (39,2 في المائة)، و 848 من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، منهم 236 امرأة (27,8 في المائة)، و 36 من موظفي السجون، منهم 15 امرأة (41,7 في المائة).

84 - ومن أصل القوام المأذون به للأفراد العسكريين، وهو 17 000 فرد، بلغ قوام البعثة من الأفراد العسكريين 13 257 فردا وتألف من 223 من ضباط الاتصال العسكري، منهم 67 امرأة (30 في المائة)، و 417 من ضباط الأركان العسكريين، منهم 80 امرأة (19,2 في المائة)، و 12 617 فردا من أفراد الوحدات العسكرية، منهم 777 امرأة (6,2 في المائة).

85 - واستمرت البعثة تنفيذ حملات توعية المجتمعات المحلية والتواصل معها بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن أبرز الأنشطة الجارية الاحتفال باليوم السنوي للتوقف عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، كجزء من حملة 16 يوما من النشاط تحت شعار "متحدون ضد الاستغلال والانتهاك الجنسيين". وبالتعاون مع منسقي آلية الشكاوى المجتمعية ومع شركاء الأمم المتحدة وأفراد المجتمعات المحلية في جوبا وتوريت وكواجوك وأويل ويامبيو ورومبيك، تواصلت البعثة مع أكثر من 3 000 شخص خلال هذه الحملة، بمن فيهم نساء وقادة شباب وزعماء تقليديون وطلاب. ووُزعت مواد إعلامية وتثقيفية تتعلق بسياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك معلومات عن كيفية تقديم الشكاوى وطلب المساعدة.

86 - ووفقاً للسياسة السارية، جرى التعامل في الوقت المناسب مع المعلومات الواردة بشأن احتمال وقوع حالات السلوك غير المرضي وحالات سوء السلوك. وفي الفترة بين 1 كانون الأول/ديسمبر و 31 كانون الثاني/يناير، سُجل 31 ادعاء بارتكاب سوء السلوك في نظام تتبع إدارة الحالات. وسُجلت ثلاثة ادعاءات بوقوع حالات استغلال وانتهاك جنسيين. وظل جميع المتعرّف عليهم ممن تعرضوا لما سبق الإبلاغ عنه من الحوادث المدّعاة للاستغلال أو الانتهاك الجنسيين يتلقون الدعم من كبيرة الموظفين المعنية بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن أفراد الأمم المتحدة

87 - حتى 31 كانون الثاني/يناير، سجّلت البعثة 8 انتهاكات لاتفاق مركز القوات، مقارنة بما عدده 23 انتهاكا سُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت ستة انتهاكات قيام السلطات الحكومية بفرض قيود على الحركة، مما أثر على دوريات البعثة في ولاية وسط الإيستوائية وولاية واراب وولاية أعالي النيل وولاية غرب الاستوائية. ففي 13 كانون الأول/ديسمبر، منع جنود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عند نقطة التفتيش في بيلبام في جوبا مرورَ دورية تابعة للبعثة كانت متجهة من جوبا إلى بوكو وولياري، على الرغم من أن البعثة كانت قد أبلغت الحكومة بالدورية، وفقا للممارسة المتبعة.

88 - وفيما يتعلق باثنين من الموظفين الوطنيين كانا قد اعتقلا من قبل موظفين حكوميين في عام 2014 وأعلنت المحاكم الوطنية وفاتهما في عام 2022، واصلت البعثة تذكير الحكومة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الذي يفرض عليها إبلاغ عائلتي الموظفين بمصيرهما لتمكين العائلتين من تجاوز مصابهما.

89 - ولا يزال أفراد الأمم المتحدة وعملياتها أهدافا عرضية للجهات الفاعلة الإجرامية وللمضايقة من قوات الأمن الحكومية. وسُجلت 24 من حوادث مضايقة موظفي الأمم المتحدة من قبل قوات الأمن الحكومية.

ثامنا - أداء العناصر النظامية

90 - أنجزت قوة البعثة التقييم لما عدده 13 وحدة، منها ست كتائب مشاة في واو وجوبا وبور وملكال، وخمس وحدات تمكينية في جوبا وبانتيو وملكال، ومقران قطاعيان في جوبا وبور. وخُصص التقييم إلى أن الوحدات مدربة تدريباً جيداً وجاهزة عملياتياً وفقاً لمعايير أداة تقييم الوحدات العسكرية. وتجاوزت ثمانين

وحدات المعايير المعمول بها. واستُتج أن الوحدات زادت ما تبذله من جهود في مجال الاستخبارات العسكرية لحفظ السلام وتواتر تمارين إجلاء المصابين والإجلاء الطبي والاستجابة لحالات الطوارئ، وحسنت إجراءاتها الإدارية.

91 - وفي كانون الثاني/يناير، قُيِّمت ثلاث من وحدات الشرطة المشكَّلة في جوبا وملكال. وكان أداءها العام مرضياً، مع بعض التوصيات بإدخال تحسينات في مجالي التدريب والإدارة.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

92 - لوحظ خلال الفترة قيد الاستعراض إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط. وأدعو الأطراف إلى المضي في إحراز هذا التقدم. فحتى الحيد الطفيف عن الجداول الزمنية المحددة سيكون له تأثير ضار على إنجاز النقاط المرجعية التي اتفقت عليها الأطراف حين مددت الفترة الانتقالية لمدة عامين إضافيين باعتماد خريطة الطريق في آب/أغسطس 2022. وبالنسبة لشعب جنوب السودان، يجب أن يجلب عام 2023 الأمل في أن تضاعف الحكومة والأطراف جهودها من أجل إكمال عملية السلام بنجاح وفي حينها، بحلول شباط/فبراير 2025.

93 - وفي حين أن تخرج الدفعة الأولى من عناصر القوات الموحدة اللازمة هو تطور مرحب به، أدعو الحكومة إلى تسريع مواءمة الرتب وإلى وضع اللمسات الأخيرة على خطة النشر وبدء المرحلة الثانية. ويجب تزويد القوات التي تخرجت بالفعل بما يكفي من الدعم القانوني والدعم بالميزانية والدعم اللوجستي حتى تتمكن من أداء واجباتها بشكل احترافي، ومن حماية المدنيين وتهيئة بيئة مواتية للانتخابات. وفي هذا الصدد، أشجع على وضع الصيغة النهائية لوثائق السياسة العامة المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن، التي تحدد أدوار ومسؤوليات القوات وتتناول مسألة الرقابة عليها، كما أشجع على الموافقة على تلك الوثائق وتفعيلها. وأشجع أيضاً على تكامل تلك الجهود مع الجهود الرامية إلى بناء قطاع أمني يراعي الاعتبارات الجنسانية من خلال منصة للتعاون، بغية تعزيز حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني.

94 - ومن دواعي تقاؤلي اعتماداً تشريعات رئيسية، بما في ذلك مشروع القانون المتعلق بعملية وضع الدستور، وأحث الحكومة على التعجيل بتنفيذ ما سُنَّ من قوانين. وتكتسي إعادة تشكيل مجلس الأحزاب السياسية أهمية كبرى لتسجيل الأحزاب السياسية وتعزيز الحيز السياسي. وأحث الحكومة أيضاً على التعجيل بسنّ تشريعات معلقة أخرى.

95 - وأقر بطلب الحكومة إلى الأمم المتحدة تقديم المساعدة لها في التحضير للانتخابات وإجرائها على النحو المقرر في الاتفاق المنشط. وينبغي أن تعكس العملية الانتخابية توافقا سياسيا واسع النطاق لضمان مصداقية النتائج ومقبوليتها. وأحث الحكومة على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتيسير إجراء الانتخابات ضمن الجدول الزمني المحدد والإطار القانوني والمؤسسي. وأحث أيضاً الأطراف على كفالة تهيئة بيئة مواتية للحوار السياسي الضروري لجميع مواطني جنوب السودان لاستحداث عقد اجتماعي جديد من خلال الانتخابات.

96 - وما زال يساورني القلق من القيود غير المبررة المفروضة على الحيز المدني والسياسي، بما في ذلك إغلاق وسائل الإعلام، وعمليات الاختطاف، والمضايقة، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين للصحفيين

والنشطاء وغيرهم من الأفراد الذين يعبرون عن آراء تنتقد الحكومة، وفرض الرقابة ومنع بعض الأحزاب السياسية من عقد اجتماعات عامة ونشر المعلومات، واستبعاد المجتمع المدني والمواطنين العاديين من عمليات الحكم. وأحث الحكومة على تعزيز الحيز المدني وحمايته، وضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومنع الانتهاكات ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان أو أي جهات فاعلة في المجتمع المدني تعبر عن آراء انتقادية، والتحقيق في أي انتهاكات من هذا القبيل وضمان المساءلة عنها.

97 - ويثير جزعي التصعيد السريع لأعمال العنف على الصعيد دون الوطني في ولاية أعالي النيل وولاية جونقلي وولاية وسط الإستوائية وولاية شرق الإستوائية وولاية غرب الإستوائية وإدارية البيبور الكبرى، التي أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وعن نزوح آلاف المدنيين. وتُهولني التقارير التي تقيد بوقوع عمليات اختطاف واسعة النطاق للنساء والأطفال. وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، والإفراج عن المحتجزين ضد إرادتهم، وممارسة ضبط النفس، والدخول في حوار للتغلب على خلافاتها ومعالجة مسببات النزاع. وأحث الأطراف أيضا على الكفّ عن تشجيع الانشقاقات التي تتعارض مع الاتفاق المنشط نوا وروحا. وأكرر مرة أخرى أن حماية المدنيين هي مسؤولية رئيسية تقع على عاتق الحكومة. وفي هذا الصدد، أدعو الرئيس ونواب الرئيس وغيرهم من القادة إلى التدخل العاجل لوقف العنف ومحاسبة الجناة ومفسيدي السلام.

98 - وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في جنوب السودان العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، من خلال آلية فرقة العمل الثلاثية، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي والترويك، لدعم الحكومة في التصدي للعنف على الصعيد دون الوطني، بوسائل منها بذل المساعي الحميدة وجهود منع نشوب النزاع.

99 - ومع بداية موسم الجفاف، يساورني بالغ القلق من كون هجرة الماشية الناجمة عن تغير المناخ أصبحت مسيئاً رئيسياً للنزاع بين القبائل. وأحث الحكومة على تسهيل زيادة مناسبات الحوار بين القبائل بشأن تحديد مسارات مرور محددة مسبقاً للماشية والاتفاق عليها لتلافي الأضرار بالأراضي الزراعية وضمان التعايش السلمي بين المزارعين والرعاة.

100 - وإن تأثير تصعيد العنف يلقي بثقله بشكل غير متناسب على المدنيين الضعفاء. والاحتياجات الإنسانية للسكان في جميع أنحاء جنوب السودان مذهلة، حيث يُحتمل أن يحتاج ما يقدر بنحو 9,4 ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية أو الحماية في عام 2023. ويؤدي العنف على الصعيد دون الوطني إلى تآكل المكاسب التي تحققت بفضل الاستثمارات السابقة وإلى تعميق ضعف الفئات الأكثر تهميشاً. والتنمية الشاملة والمستدامة التي لا تترك أحداً خلف الركب هي الحل الشامل الوحيد لمسببات النزاع وللاحتياجات الإنسانية. وأشجع بقوة المزيد من الاستثمارات في التنمية من قبل الحكومة والشركاء الدوليين للنهوض بأهداف التنمية المستدامة وبخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وأدعو أيضا الحكومة والأطراف إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق على طول ممر نهر النيل، بما يمكن من تقديم الخدمات للأشخاص الأكثر ضعفاً. وأحث أيضا على إيلاء ذلك الممر الاعتبار الكافي لما ينطوي عليه من إمكانات المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجنوب السودان، وستقدم البعثة الدعم المطلوب في هذا المسعى، عند اللزوم.

101 - وأشعر بانزعاج بالغ لأنه في الأسابيع القليلة الأولى من عام 2023، قُتل بالفعل ثلاثة من الزملاء العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أثناء أداء واجبهم. وأحث الحكومة على التحقيق في تلك الهجمات وتقديم الجناة إلى العدالة. وأدعو الحكومة إلى الاضطلاع بمسؤولياتها عن ضمان سلامة وأمن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ووضع تدابير تيسر على الشركاء في المجال الإنساني إنجاز عملهم المنقذ للحياة دون خشية التعرض للتخويف والإيذاء.

102 - وأخيرا، أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وأوجه الشكر إلى ممثلي الخاص لجنوب السودان، نيكولاس هايسوم، على قيادته البعثة في بيئة عملياتية وظروف سياسية محفوفة بالتحديات. وأوجه الشكر أيضا إلى أفراد البعثة النظاميين والمدنيين وإلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في المجال الإنساني لمواصلتهم العمل دون كلل على تحقيق السلام في جنوب السودان في ظروف شديدة الصعوبة.

